

تقارير أحمد مختار باشا العثمانية عن الجزيرة العربية

د. سهيل صابان
مكتبة الملك فهد الوطنية

تضم مجموعة الوثائق العثمانية المحفوظة بمركز الوثائق في دارة الملك عبدالعزيز بالرياض، تقارير عدة بعثها الغازي أحمد مختار باشا (بين عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م وعام ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م) إلى الباب العالي، بصفته مفتشًا فوق العادة للدولة العثمانية في مصر. وتكمن أهمية هذه التقارير في كونها تتضمن معلومات شاملة عن أبرز ما دار في الجزيرة العربية ومصر من أوضاع تتعلق بالدولة العثمانية، ومتابعة الأخبار الجديدة، ولا سيما الفعاليات الإنجليزية في المنطقة، والصراع الدبلوماسي المحموم وغير المتكافئ بين الدولة العثمانية وبريطانيا في الجزيرة العربية والخليج، إضافة إلى أنها أعدّت من لدن شخصية عثمانية بارزة، رقي منصب الصدارة العظمى بالدولة العثمانية، كما سنذكر في سيرته المقتضبة الآتية، وهو المنصب الذي يلي السلطان في تشكيلة الحكم المركزي العثماني.

الغازي أحمد مختار باشا (١٢٥٥-١٣٣٧هـ/١٨٣٩-١٩١٩م)

من مواليد بورسا[1]، وخريج الكلية الحربية عام ١٨٦٠م (١٢٧٧هـ). ارتقى في السلك الوظيفي العسكري ، وحصل على الرتب العالية على الرغم من صغر سنه بالمقارنة بزملائه. قام بالعديد من

(١) بورسا: وتكتب بالعثماني بروسه، أول عاصمة للعثمانيين. وتقع في جنوب إستانبول، المسافة بينهما – في الوقت الراهن – ساعتان.

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الثاني ربيع الآخر ١٤٢٤هـ، السنة التاسعة والعشرون



المهام العسكرية القيادية في مختلف نواحي الدولة العثمانية. ومنها توجهه إلى اليمن وعسير لإخماد الثورة التي نشبت فيها، كان من نتيجتها تحويل اليمن إلى ولاية، وتوجيه ولايتها وقيادتها إليه برتبة مشير. وكان عمره آنذاك اثنتين وثلاثين سنة. وبقي فيها سنتين وخمسة أشهر (١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م). ثم عين قائدًا لبعض القطاعات العسكرية في مناطق أخرى، ومنها قيادة الجيش الرابع في أرضروم (١٢٩٤هـ/١٨٧٧م)؛ للدفاع عنها ضد الهجوم الروسي. وقد انتدب إلى مصر لحل مسألة مصر مع الإنجليز الذين احتلوها عام ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م، وعين مفتشًا عامًا (في ٢٧ محرم ١٣٠٣هـ/ ٥ نوفمبر ١٨٨٥م). وأجرى المباحثات مع السير هنري وولف بهذا الخصوص، إلا أنه بناءً على انقطاع المباحثات كان من المتوقع عودته إلى إستانبول؛ لكن السلطان عبد الحميد الثاني أبقاه في مصر، ولم يستطع أن يعود منها إلى إستانبول إلا بعد إعلان الدستور (المشروطية الثانية) عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، وقد عين بعد ذلك نائبًا لرئيس مجلس الأعيان، ثم تقاعد (٣ ديسمبر ١٩٠٩م)، وعين صدرًا أعظم (٦ شعبان ١٣٣٠هـ/ ٢١ تموز ١٩١٢)، واستقال من هذا المنصب (١٧ ذو القعدة ١٣٣٠هـ/٢٩ أكتوبر ١٩١٢م) بناءً على انهزام الجيش العثماني في البلقان ونشوب اضطرابات في السياسة الداخلية. توفي عن عمر يناهز الثمانين عامًا، قضى منها في خدمة الدولة خمسًا وخمسين سنة. وله من المؤلفات ستة كتب، أهمها مذكراته[٢].

وهذه التقارير حسب التسلسل التاريخي هي:

١ - تقريره عن الشيخ غانم القصيمي

ضمت هذه الوثيقة[٣] مراسلات عدة بين الباب العالي وأحمد مختار باشا، تتعلق بأحد أهالي مدينة عنيزة في القصيم، الذي توجه

---

(2) Islam Ansiklopedisi.-Istanbul: TDV. 1996. : 13/445-448.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.MK. 3/74.

إلى مصر عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م. وقد تبين من خلال مقارنة الصفحات الثلاث تحت هذا الرقم من التصنيف المذكور، أن الباب العالي لما سمعت بما جرى من مقابلة بين القنصل الإنجليزي في القاهرة والشيخ غانم، أرسلت برقية في ١٢ صفر ١٣٠٥هـ (١٨٨٧/١٠/٢٩م) إلى مفتشها فوق العادة في مصر؛ لتزويدها بتقرير مفصل عن هذا الشيخ النجدي، وعن تحركاته، فتابع أحمد مختار باشا أعمال الشيخ وترصد تحركاته، فكتب وأرسل تقريرًا مفصلاً للباب العالي في اليوم ١٧ من صفر عام ١٣٠٥هـ (١٨٨٧/١١/٣م).

وقد تحدث أحمد مختار باشا في هذا التقرير عن الشيخ غانم الذي توجه إلى القاهرة عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م. وفيما يأتي نصه:

بناءً على ما اقتضاه أمر جناب السلطان في البرقية الواردة إليَّ من التحقق في سبب مجيء أحد أمراء نجد إلى مصر، ومتابعة أمره، وذلك بموجب ما وصل إلى أسماع الباب العالي بتوجه المذكور إلى مصر للنقاهة، فقد سبق أن ذكرت لجنابكم أنه سيتم عرض نتائج البحث والتحري عليكم مفصلاً بالبريد.

فنظرًا لوصول نبأ قدوم أحد شيوخ العربان في نجد قبل أيام عدة إلى القاهرة، ومقابلته للقنصل الإنجليزي فيها، فقد عدت الحصول على معلومات عن أفكاره وحركاته وأطواره من لوازم الولاء للدولة السنية. والاستطلاعات التي أجريتها في بادئ الأمر بالوسائل المناسبة، أفادت أنه ليس من أعيان القبائل أو العشائر المشهورة في

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الثاني ربيع الآخر ١٤٢٤هـ السنة التاسعة والعشرون
الدارة

نجد؛ بل إنه من أهالي بلدة عنيزة الواقعة داخل نجد، وأنه من أفراد عشيرة الشيخ زامل[٤]، وهو يدعى الشيخ غانم، وأنه قَدِم إلى مصر للعلاج من مرضه... وعلى الرغم من كلامه هذا، إلا أن التقاءه بالقنصل الإنجليزي، كان قد ركز انتباهي إلى هذه النقطة، ولا سيما أنه لا يوجد أي علاقة بين المصلحة التي قدم من أجلها وبيَّن وضع بلاده الراهن. وبعد ذلك لما ورد إلى سمعي أنه قابل الخديوي أيضًا، فقد تيقنتُ أنه لا يمكن الحصول منه على النتيجة المطلوبة إلا بالالتقاء به شخصيًا، حيث دُعي إلى مقرِّي. فوجدتُه - لما التقيت به شخصيًا - أنه ما بين الخامسة والستين والسبعين من العمر. وقد صرح لي بأنه من أبناء عمومة الشيخ زامل المذكور، وهو من بني عامر. وأنه [أي الشيخ غانم] استُقدم إلى بغداد أثناء ولاية نامق باشا[٥] عليها، وأنه في وقت من الأوقات في ذلك التاريخ توجه أيضًا إلى إستانبول، وتشرف بالحصول على منحة سلطانية، ثم عاد منها إلى الحجاز، فوجد له منزلاً وأسرة[٦] في مكة المكرمة فأقام فيها، حيث استُخدم فيها بمعية الأشراف والولاة، وأنه في حال اتصالهم برؤساء العربان، كان أشراف مكة يختارونه للقيام بهذه المهمة. وأنه قدم إلى هنا [أي القاهرة] للعلاج من مرضه. وردًا على السؤال الذي وُجه إليه عن السبب الذي أدى به إلى مقابلة القنصل الإنجليزي، والوسيلة التي رتبت له تلك المقابلة، قال: إنه قابل صدفة في الشارع القنصل الذي سبق أن تعرف عليه في بغداد، فدعاه الإنجليزي إلى

---

(٤) زامل العبد الله السليم: تولى إمارة عنيزة بعد وفاة عبدالله اليحيى السليم سنة ١٢٨٥هـ، حتى مقتله في معركة المليداء، التي وقعت بين أهل القصيم وابن رشيد في جمادى سنة ١٣٠٨هـ. مُنح الوسام المجيدي من الدرجة الرابعة (في ٣٠ محرم ١٢٨٩هـ). معجم بلاد القصيم، للعبودي. ط٢: ٤/١٦٥٦.

(٥) نامق باشا : عين نامق باشا واليًا على بغداد في ٨ ربيع الأول ١٣١٥هـ برتبة وزير. وقد حصل على الوسام العثماني العالي من الدرجة الأولى، وعلى الوسام المجيدي، أيضًا من الدرجة الأولى. وقد استمر في حكم الولاية حتى عام ١٣٢١هـ.

(٦) يبدو من هذا القيد أنه تزوج في مكة المكرمة.

شـرب القهوة، وأنه علم فيـما بعد أن المكان الذي توجـه معـه إليه كان القنصليـة الإنجليـزية، وأن القنصل أتى إليـه [أي إلى مـقـر الشـيخ غـانم] في اليـوم الثـاني، لتبـادل الزيارة. وفي أثنـاء الحديث ذكـر أنه اتهم مـن لدن الشـريف بأنه يوالي والي [الحـجـاز] الأسـبق عـثـمـان باشـا(٧)، وأن ذلك أثـر على مـخـصـصـاته الماليـة. ويبـدو من خـلال تحقيقي في الموضوع أنه أثناء مقـابلته مع الخديوي ذكـر لـه وضعه المالي المفقر، حتى أعطاه الخديوي مئة ليـرة، وخلعة بموجب العادات العربيـة. وكمـا اتضح مـن التـحقيـق السـابق والحديث الذي جرى مع هذا الرجل، أنه لـم يجد مسـاغًـا للقمـة العيش في بلده، وأنه لم يكن على عـلاقة جيدة مع أفـراد عشيـرته؛ فخرج من بلده، وبعد أن تجول مدة من الزمن في بغداد وإستانبـول، توجه إلى مكة المكرمـة؛ فانتـعش وضعه فيها للغاية بفضل جناب الخليفة، إلا أنه بالنظر لتوقف الراتب المالي المخصص لـه، ونظرًا لأنه كـان من الفئة التي تأتـي إلى هنا في السابق وتحصل على العطايا، فقد فُهم أن مَقدَمه هذه المرة أيضًا كان لذلك الهـدف. وقـد وصَلَنا نبـأ مـغـادرته البلد [القـاهرة] هذا الأسـبوع... وفيمـا يتعلق بحديثه مع الإنجليـز فإن تصـريحه الأول لا يتفق مع تصـريحه الثـاني. وهو في الحقيقة عبـارة عن ترّهات. وكمـا اتضح ذلك من سيـاق الحـال فـإن الشـيخ [غـانم] المذكـور قـد رُتبت مقـابلته مع القنصل الإنجليزي بشكل مدبَّر من بعض المفسدين [أي المعارضين للحكم العثماني]. وبالنظر للأعمال التي يقوم بها الإنجليز

(٧) عـثمـان نوري باشـا: ١٨٤٠-١٨٩٨م (١٢٥٦-١٣١٦هـ) ابن قـائد البـحرية أحـمد شكري بك. تخرج بالمدرسة الحربية عام ١٨٦٢م (١٢٧٩هـ) برتبة أركان حرب. عين قائدًا للحجاز برتبة فريق عام ١٨٨٠م (١٢٩٨هـ). ثم واليًا على ولاية الحجاز عـام ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م، وبقي في هذا المنصب حتى عـام ١٣٠٣هـ/١٨٨٦م. منح رتبة المشيرية عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٦م، تقديرًا للخدمات التي قدمها، وعزل في السنة ذاتها. ثم نقل إلى حلب وبعدها بسنة إلى اليمن واليًا، كما عين مرتين لولاية سوريا. وأعيد تعيينه لولاية الحجاز عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م وحتى عام ١٣١١هـ/١٨٩٣م. ثم عزل منها، فعاش في إستانبول حتى وفاته.

ضد المسلمين، وحقيقتهم، وحتى لو كان هذا الأمر معلومًا فإنهم لا يتركون أحدًا يستخدمونه ليصبح آلة في يدهم إلا فعلوه. ومن المؤكد أن دعوة القنصل للشيخ غانم إلى القنصلية ثم القيام بإعادة الزيارة، كان يرمي إلى خدمة الهدف المذكور، وإبراز مدى اهتمامهم بهؤلاء الناس. وهو عبارة عن خدعة، يهدف في الوقت ذاته إلى التحايل على عوام الناس من الأهالي والعربان. إلا أنه من الأمور البدهية أن قوة إيمان الموحدين لا يمكن أن تتغير بوساوس الشيطان من هذا القبيل، أو تتبدل إلى ضعف أو فتور. ومن هنا فلا شك أن سعي القنصل المذكور لا يمكن أن تقطف ثمرة غير رده إليه. ومع ذلك ونظرًا لما اتضح لنا من أوضاع الشيخ المذكور، ومن أفعاله وحركاته، فإنه لم يكن من الشخصيات المهمة من أصحاب الوضع الخاص؛ بل يستدل من وضعه أنه من الفئة التي تعودت على التحول هنا وهناك للحصول على مبلغ من المال. ولكن هذا لا يعني صرف النظر عنه وعدم المبالاة به كليًا؛ بل إنه من الفئة التي لابد من ترصد حركاته في مكة المكرمة أيضًا. هذا ما أردت عرضه على جناب الخليفة. والأمر والفرمان في هذا وفي سائر الأحوال لحضرة من له اللطف والإحسان..

١٧ صفر ١٣٠٥[٣/١١/١٨٨٧م] ٢٢ تشرين الأول ١٣٠٣[رومي]

(ختم) السيد الغازي أحمد مختار

٢ - تقريره عن إمارة مكة المكرمة عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م

عرض الغازي أحمد مختار باشا في هذا التقرير وجهة نظره في أمراء مكة المكرمة الأشراف، ورأيه فيهم من خلال ما ورد إليه من أخبارهم التي نقلها إليه الحجاج العائدون إلى مصر. فكتب هذا التقرير دون أن يُطلب منه ذلك، كما وضح ذلك في مقدمة الوثيقة.

ونص الوثيقة: [٨]

إن المسائل التي ترد إليَّ عن طريق السمع والاستطلاع والتي أحسبها مهمة، أعرضها على جنابكم بشكل مباشر، بغض النظر عن تعلقها بعملي، أو عدم تعلقها به، نظرًا لما أعرف ما يلزم عليَّ القيام به من واجب الولاء والإخلاص الصادق تجاه جناب السلطان. وهذا الموضوع الذي أعرضه فيما يأتي من هذا القبيل:

لقد عاد حجاج المسلمين بحمد الله تعالى بعد أداء فريضة الحج، من خلال تسهيلات جناب الخليفة. كما أن زوار المدينة المنورة - على ساكنها أشرف التحية - قد انتهوا من زيارتهم. وكما هو معلوم لدى جنابكم فإن عددًا كبيرًا من هؤلاء الحجاج مضطرين للمرور بمصر بموجب الطريق. وأهم الحوادث التي نشبت بسبب الحنطة المصرية من خلال أولئك الحجاج، هو سوء استخدامها من إدارة شريف مكة عون الرفيق باشا[٩]. فكما نقلتها الأخبار فإن ولاية الحجاز لم يبق لها أي نفوذ. كما أن الشريف المذكور قد أصبح الواسطة لتنفيذ أغراض بعض أصحاب المنافع المتجمعين حوله. ولذلك فإن الإدارة المحلية قد خرجت عن طوقها، وبات أهل الشرف والكرامة مضطرين ومضطربين. وإذا ما نظرنا إلى الحوادث الناشبة التي وصلت

(٨) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.MK. 4/42

(٩) عون الرفيق باشا ابن محمد بن عبد المعين بن عون: (١٢٥٦-١٣٢٣هـ/١٨٤١-١٩٠٥م). شريف حسني، من أمراء مكة. ولد فيها، وناب في إمارتها عن أخيه الشريف حسين، ثم توجه إلى إستانبول (سنة ١٢٩٤هـ). ولقب فيها بالوزارة. عمل في مجلس الشورى بإستانبول فترة من الوقت، ثم عين أميرًا لمكة المكرمة في (٢/١١/١٢٩٩هـ:١٧/٩/١٨٨٢م) بعد انفصال الشريف عبدالمطلب بن غالب عنها. وخلا له الجو، فتصرف بشؤونها تصرف المستقل المالك. وكان جبارًا طاغية، خافه الناس، وامتد سلطانه إلى أن توفي بالطائف. وكانت تصيبه نوبات صرع. واستمر في هذا المنصب حتى وفاته. وقد وقع بينه وبين والي الحجاز عثمان نوري باشا خلاف شديد، نتج عنه عزل الأخير بأمر من السلطان عبدالحميد الثاني. أما الشريف فقد حصل على العديد من الأوسمة من الدولة العثمانية. الأعلام للزركلي: ٥/٩٧-٩٨.



أخبارها إلى درجة التواتر [في شيوعها]، وحتى لو كان فيها مبالغة، فإنه إذا ما تم إجراء تحقيق متسلسل، فإن حقيقة المسألة سوف تتضح. ففي أثناء انشغالي سابقًا في منطقة اليمن ببعض الحملات العسكرية، فقد عُين بعض من الأشراف لديَّ لتقديم بعض التسهيلات. ونظرًا لمكانة هؤلاء عند الأهالي والعربان لأصالتهم وسيادتهم، فقد ظهر في ذلك الوقت، أنه ليس لهم أي تأثير عليهم(١٠). ونظرًا لترقب الضرر منهم بدلاً من المنفعة؛ فقد وجدنا أن المصلحة تقضي بعدم طلب أي خدمة منهم، وهذا الذي حصل. ولله الحمد والمنة إنني لم أحتج إلى وساطة أحد منهم في مهمتي المذكورة، ونجحت فيها. وإن كان لهؤلاء [أي الأشراف] تأثير، فهو يكمن في الظهور بقوة الدولة السنية [العثمانية] ومكانتها للناس، بحيث يصبحوا لها قوة ظهر. فإن تم تجريدهم من تلك القوة والنفوذ، فإنه لا تبقى لهم مكانة، ويصبحون مثل أحد شيوخ العرب العاديين، كما تأكد لي ذلك خلال تجربتي الوظيفية التي استمرت هناك ثلاث سنوات..

نفوذ الوالي في الحجاز كلما قُوِّي ووُسع، أدى إلى فائدة؛ ونفوذ الشريف كلما وُسع أدى إلى الضرر

وبموجب الملاحظات المتواضعة التي تشكلت لدي فإن نفوذ الوالي في الحجاز كلما قُوِّي ووُسع، أدى إلى فائدة؛ ونفوذ الشريف كلما وُسع أدى إلى الضرر، كما هو من الأمور البدهية. وبما أن أصحاب الحنكة والذكاء من هؤلاء [أي أشراف مكة] الذين أصبحت لديهم الخبرة والتجربة [في التعامل]، أضر من أصحاب القلوب الصافية منهم ممن هم على شاكلة الدراويش، كما هو أمر لا شك فيه؛ فإن البغض والكراهية التي جلبها هؤلاء ممن لا يفهمون في الإدارة، للدولة السنية، لا يمكن هضمه أيضاً. وبموجب علمي المتواضع فإن الدولة ليست مضطرة لرعاية سلسلة من الإجراءات في

(١٠) هكذا الجملة. والأصل أن يقول: إنه على الرغم من مكانة الأشراف، فليس لهم تأثير على الأهالي والعربان...

نصب هؤلاء أو عزلهم، مثل: النسب والسن وغيرهما من الشروط الخاصة، ولا متقيدة بذلك؛ بل بإمكانها تعيين الأصلح للعمل من الأشراف. وبالنظر لكثرة أعداد هؤلاء الأشراف فإن ما خطر على بالي العمل على إعداد صغارهم لنصبهم فيما بعد في المنصب المذكور [أي إمارة مكة المكرمة]. وكما لا يخفى على جنابكم فإن انتشار سوء إدارة الشريف اللاحق، وأهمية منطقة الحجاز هما اللتان اضطرتاني إلى عرض هذه الاقتراحات على جنابكم، إضافة إلى إخلاصي للدولة السنية. ومع ذلك فإن أي إجراء يراه جناب الخليفة ولي النعمة، هو عين الصواب والحكمة، وتكمن فيها سلامة الدولة والأمة، كما هو أمر مؤكد لا شبهة فيه. وهذه المعلومات التي تجرأت على عرضه على جنابكم الكريم مبني على تحقيق هدف العبودية للدولة السنية. والأمر والفرمان في هذا وفي سائر الأوضاع لحضرة من له اللطف والإحسان...

٢٣ ربيع الأول ٣٠٦ [١هـ:٢٧/١١/١٨٨٨م] ١٥ تشرين الثاني ٣٠٤[١ رومي]

(ختم) السيد الغازي أحمد مختار

٣ - تقريره عن عسير عام ١٣١١هـ/١٨٩٤م

تناول أحمد مختار باشا في هذا التقرير مسألة كيفية إدخال الأسلحة إلى عسير من سواكن، ووصولها إلى القوات المناوئة للدولة العثمانية في منطقة عسير. وذلك عطفًا على برقية مرسلة إليه من الصدارة العظمى في ٢١ شوال ١٣١١هـ (٢٨/٤/١٨٩٤م). فرد أحمد مختار باشا على البرقية في اليوم الثاني من وصولها ببرقية مشفرة، ذكر فيها أن الإيطاليين والإنجليز ماداموا موجودين في مصوع وسواكن، وما زالت قاعدة حرية التجارة سارية؛ فإن الأخطار على جزيرة العرب ستكون موجودة في كل وقت، مشيرًا إلى أن القائمين

بتهريب الأسلحة هم المشتغلون بالتجارة، وأن الإدارة القائمة على مصوع مانعة من الحصول على معلومات صحيحة في هذا الصدد، ومنبهًا في الوقت ذاته إلى ضرورة إيجاد موظف مخصوص في كل من جدة والحديدة لمراقبة تهريب الأسلحة. ثم أرسل أحمد مختار باشا خطابًا مفصلاً نوعًا ما إلى الصدر الأعظم عن موضوع تهريب الأسلحة إلى عسير. ونص خطابه(١١):

سيدي صاحب الدولة؛

لقد قمت بالاستفسار عما شاعت من الأخبار التي تذكر أن إدخال الأسلحة إلى عسير يتم من سواكن. وقد سبق أن قدَّمت برقية إلى جنابكم بتاريخ ١٦ نيسان ١٣١٠[١ رومي الموافق لـ ٢٢ شوال ١٣١١هـ/٢٩/٤/١٨٩٤م] ردًا على برقية صدارتكم الجليلة الواردة بتاريخ ١٥ نيسان ١٣١٠[١ رومي الموافق لـ ٢١ شوال ١٣١١هـ]، استخلصت فيه القول : بأنه مادام أن الإيطاليين والإنجليز موجودون في مصوع وسواكن، وما زالت قاعدة حرية التجارة سارية؛ فإن الأخطار ستكون محدقة بجزيرة العرب في كل وقت، وأن الأمن فيها لن يجد أي استقرار، كما هو أمر بدهي. إلا أن البحث عن تدابير الوقاية من تلك الأخطار، يكمن في يد الإدارة الداخلية أولاً، ثم بتوفير السفن سريعة الحركة في السواحل المذكورة، تقوم بوظيفة مخافر للشرطة متحركة. إضافة إلى ضرورة توفير بعض المحنكين اليقظين من أهالي الحجاز واليمن في سواكن ومصوع، بعدّهم تجارًا، فإذا ما رأوا تحميل الأسلحة للسنابك [القوارب] وتأكدوا من نقطة توجهها، قاموا على الفور بإرسال برقية مبهمة إلى الموظفين في جدة والحديدة، لتنبيههما إليها. فإذا ما وصل السنبوك إلى هناك تم ضبطها وأخذها. وبذلك يمكن استتباب أمن المنطقة. والجدير بالذكر

(١١) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.MK. 6/35

أنه لا يمكن انتظار أي مساعدة جادة أو صحيحة من الإدارة المصرية الجديدة. فهذه هي ملاحظاتي المتواضعة لجناب صدارتكم الكريمة. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان...

٢٥ شوال ٣١١[١ هـ: ١٨٩٤/٥/٢م] ١٩ نيسان ٣١٠[١ رومي]

المفتش فوق العادة في مصر

(ختم) السيد الغازي أحمد مختار

٤ - تقريره عن المرض الوبائي في مكة المكرمة عام ١٣١١هـ/١٨٩٣م

اقتبس أحمد مختار باشا في هذا التقرير خبرًا نُشر في صحيفة تايمس اللندنية الصادرة بتاريخ ٢ سبتمبر ١٨٩٣م [٢١ صفر ١٣١١هـ]، تحدث عن الوباء في مكة المكرمة. حيث ذكر في هذا التقرير الذي يتكون من ثلاث صفحات، إحداها صورة للخبر، ضرورة متابعة الإعلام الأوربي الذي تحدث عن الإجراءات والتدابير الصحية التي اتخذتها السلطنة العثمانية في الحجاز إزاء الحجاج المجتمعين في مكة المكرمة، وأنها غير كافية، وأن الإعلام الأوربي يثير مثل هذه الموضوعات بين الفينة والأخرى للوصول إلى أهداف معينة، مشيرًا إلى أنه تم إرسال الخبر إلى الباب العالي. ونص الوثيقة(١٢):

صورة ترجمة خبر نُشر في صحيفة تايمس الصادرة بتاريخ ٢ سبتمبر ٩٣[١٨م]

ذكر هانرس روسفو أنه على الرغم من ظهور مرض الوباء في مكة المكرمة، فإن أميرها قد منع جبرًا الكثيرَ من الرعايا الإنجليز الراغبين في التوجه إلى الساحل لركوب السفينة، وأنه أبقاهم في مكة المكرمة بصورة غير شرعية، وهل كان للحكومة الإنجليزية علم بهذا الأمر، فإن كانت لديها معلومات في هذا الخصوص فهل قامت

(١٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.MK. 6/8



باتخاذ تدابير لازمة؟ وقد ذكر مستشار الخارجية ردًّا على هذا السؤال أنه ورد بعض المعلومات بهذا الخصوص، وأنه تم إبلاغ الباب العالي بذلك من خلال القائم بأعمال السفارة الإنجليزية في إستانبول، وأن جناب السلطان أرسل الأوامر اللازمة إلى أمير مكة المكرمة بعدم منع أي حاج من المغادرة. وبما أن هذا الإجراء قد أدى إلى تضرر الحجاج وبعض أصحاب السفن من الرعايا الإنجليز بأضرار كبيرة، كما تبدو؛ فإن الحكومة الإنجليزية بصدد تحديد تلك الأضرار وطلبها، ومنع قيام مثل هذه الأعمال المنافية للحق. كما جاء على لسان المسؤول الإنجليزي...

صورة المعروض المرسل من دولة الغازي أحمد مختار باشا، المفتش فوق العادة في القاهرة

إن الإعلام الأوربي قد بدأ من جديد في الحديث عن عدم كفاية التدابير الصحية المتخذة من السلطات العثمانية للحجاج المجتمعين في مكة المكرمة من أقطار العالم في موسم الحج، وعن غيرها من الأمور، وتحريك القلم في توجيه الاعتراضات؛ بغية نقل المسألة من سطحيتها إلى حيز الواقع، للوصول إلى أهداف معينة. وبناءً على أهمية الاستماع لمثل هذه الأصوات فإنه لابد من اتخاذ التدابير المستعجلة. وقد سبق أن أرسلت في الأسبوع الماضي أيضًا معروضًا بهذا الخصوص برقم ستمئة وخمسة عشر. وما جرى في مجلس العموم البريطاني في الأسبوع الماضي، قد انتقل إلى الصحافة. وقد قطعت تلك الجذاذة وأقدمها إليكم بطيه...

٣ شعبان ١٣١١[اهـ:١٨٩٤/٢/٩م] ١ أيلول (سبتمبر) ١٣٠٩ [١ رومي]

أحمد مختار

٥ - تقريره عن افتقاد الأمن بين ينبع والمدينة المنورة(١٣) عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م

تحدث أحمد مختار باشا في هذا التقرير عن الأوضاع الأمنية بين ينبع والمدينة المنورة على لسان أحد مجاوري المدينة المنورة، القادمين إلى مصر. حيث ذكر بعد الدعاء للسلطنة السنية والسلطان:

إن المدينة المنورة تضم بين جنباتها الكثير من محبي النبي ﷺ القادمين إليها من كافة الأقطار الإسلامية. وقد جاءني أحد هؤلاء قبل عدة أيام. وبعد السلام والكلامٍ، أخذ مني الأيمان بأنني سوف أعرض الأوراق المرفقة بطيه على جناب الخليفة. وذكر الكلام الآتي: إن نار المحبة المحمدي قد زارني قبل عدة أسابيع، وشدتني للزيارة، فركبت من السويس على الفور إلى ينبع. ومع أني أعددت عدتي للتوجه بسرعة إلى المدينة المنورة؛ إلا أنه قيل بعدم إمكانية الخروج ما لم يكن هناك جمع غير من المسلحين؛ نظرًا لقيام العربان بسد الطرق. فحملت كلام العوام هذا بأنه مبني على جلب المصلحة لأنفسهم، فراجعت الحكومة المحلية. فتحدثت لي بعدم إمكانية الخروج؛ بسبب تمكن العربان من الطرق. وفي النهاية وبموجب الطريق الذي أرشدوني إليه بإطماع العربان بدأت أنتقل وأسلّم من قبيلة لأخرى مثل بخجة الوديعة، التي صرت فيها هدفًا لأنواع من المشكلات والمخاطر في كل ساعة، إلى أن تشرفت بالوصول بحمد الله تعالى إلى المدينة المنورة، وعدت منها بالطريقة ذاتها. وقد رأيت في إحدى المرات محافظ البلدة [الطيبة: المدينة المنورة]. فأعطاني معروضين عن كيفية إغلاق الطريق من لدن العربان: أحدهما لجناب الخليفة، والثاني لناظر الداخلية، على أن أرسلهما بأول بريد من مصر إلى دار الخلافة العلية. والحقيقة أن الإنسان كلما رأى آثار

(١٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.MK. 7/94

دمـــاء الـزوار الواردين من كل أطراف العـــالم الإســـلامي، فـي تلك الطرق، وكلما وجـد عدم تمكن العسـاكر الموجودينً في المدينة المنورة من جلب ملابسهم في ينبع والذي نتج عنه التزي بالصحراء [أي أنهم أصبحوا بلا مـلابس]، وتضـجر أهالي المدينة المنورة من تلك الأوضاع [الأمنيـة المزرية] لا يمكنه إلا أن يقشـعـر بدنه. ومن المؤكـد أن جناب حضرة السلطان الذي هو خليفة رسول الله ﷺ خالي الذهن عن هذه الأوضاع. فإن كان لديه علم فإلى الله المشتكى؛ ومن المؤكد أن أمثالكم من غير المنصفين لا يعرضون الحقيقة على عتبة الباب العالي؛ ولهذا فلديكم قصور كبير، ولتعلم أن أيدي كافة الأمة المحمدية ستكون على رقبتكم يوم الجـزاء، وستحرمون من شفاعة فخر الكائنات دون أدنى شك. ولهـذا وبدلاً من أن أرسل هذه الرسـائل بالبـريد أو أن أسلمهـا لأحد [المتوجهين إلى إستانبول]، فإنني أضعها أمانة في أعناقكم. ثم سلمهـا وغـادر... ونظرًا لما أديت به من قسم، فإنـي أتجرأ لتقـديم رسائله والكلام الذي حكاها بعينها...

إن الأجانب في الوقت الذي لا يتأخرون فيه عن النيل من الخلافة الإسـلاميـة والسلطنـة السنيـة في كل فـرصـة سـانـحـة، وحيك خـيوط الفسـاد والدسـائس ضدهـا، فإن استـمـرار تلك الأوضـاع غيـر المرضيـة في تلك البـقـاع الحسـاسـة، مـغـاير لمرضـاة جناب الخليـفـة. والأمـر والفــرمــان في هـذا وفي ســائر الأحــوال لحـضــرة من لـه اللطف والإحسان..

١٧ جـمـادى الأولى ١٣١٥[هـ: ١٣/١٠/١٨٩٧م] ٢ تشـرين الأول ١٣١٣[رومي]

(ختم) السيد الغازي أحمد مختار

٦ - تقريره عن نجد عام ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م

نقل الغازي أحمد مختار باشا في هذا التقرير وجهة نظر أحد النجديين القادمين إلى مصر، إلى الدولة العثمانية، والانتقادات التي وجهها إياها، والسبب الذي أدى إلى الترجيح في وجهة نظره تلك. ونص التقرير(١٤):

شفرة واردة إلى دائرة الكتابة الأولى من المفتشية فوق العادة في مصر

Y.PRK.MK. 20/60

جاءني يوم أمس بدوي نجدي. فقال لي: إن النزاع الذي نشب بين ابن سعود وابن رشيد في نجد منذ فترة، ناتج في الحقيقة عن فتوة الثاني وجهله، وتمايله للأجانب ورعايته للظلم؛ ولهذا السبب فنحن أصبحنا تابعين لابن سعود دون حرب. أما ابن سعود فهو لا يعطي أي وجه للأجانب أبدًا. بل إنه في الفترة القريبة الماضية جاء الوالي البريطاني في الهند إلى الكويت، وأرسل الدعوة إلى ابن سعود للحضور إليه، أربع مرات من خلال ابن صباح، إلا أن ابن سعود رفضها، وعاب على

(١٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.MK. 20/60

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الثاني ربيع الآخر ١٤٢٤هـ، السنة التاسعة والعشرون
الدارة

ابن صباح وأسدى إليه النصائح في عدم الاتباع للإنجليز. والحقيقة إننا، سواء نحن كافة القبائل، أو ابن سعود لا نستحسن ميل السلطان إلى ابن رشيد؛ لأن المستحق للميل السلطاني هو ابن سعود، لأنه لا ينفصل عن العدل والشرع، ولا يحب الأجانب أبدًا. ولا يرضى بدخولهم إلى البلاد. ويحب أن يكون منقادًا للسلطان. ولذلك فهو أحق بالميل السلطاني نحوه، لإرضاء كافة القبائل... وبناءً على قوله ذلك، كلمتُه قائلاً: إذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يرسل [أي ابن سعود] أحدًا من رجاله حتى الآن إلى السلطان، عارضاً خضوعه له؟ قال: نعم، فهو وإن كان أراد ذلك في كل وقت إلا أن كافة الأبواب كانت موصدة في وجهه.

فلا يستطيع إرسال الخطابات ولا المندوبين، لا من مكة، ولا من المدينة، ولا من الشام، ولا حتى من بغداد؛ لأنه شوهت سمعته لدى الخليفة. فإن كنتم تستطيعون تقديم تسهيلات في هذا الصدد، فإنني على استعداد للتوجه إلى ابن سعود وإبلاغه بما تريدون على الفور... وبناءً على أهمية هذا الحديث ولا سيما فيما يخص الكويت، كما لا يخفى، فإنني أرجو تقديم هذا المعروض لجناب السلطان، وإبلاغي بما هو مطلوب في هذا الصدد. وإنني وإن كنت أرى أنه لو تم تقديم أمر لابن سعود، وفي داخله تصريح بمرور

Y. PRK. MK. 20/60

خمسة إلى عشرة من رجاله، وتقديم بعض النصائح إليه، لأمر حسن؛ إلا أن الوجه الذي يصدر به الفرمان السلطاني في هذا الصدد هو عين الصواب...

٢١ رمضان ١٣٢٢[هـ: ١٩٠٤/١١/٢٩م] ١٦ تشرين الثاني ١٣٢٠[رومي]

أحمد مختار

الخاتمة

لقد تبين من التقارير التي عرضت في هذا البحث أن الغازي أحمد مختار باشا كان يعمل لمتابعة الأوضاع السياسية والأمنية في المناطق الخاضعة للنفوذ العثماني من الجزيرة العربية، وكيفية مراقبة المنطقة عن كثب، وأوجه العلاقات بين مختلف القوى السياسية: المحلية والدولية، وكيفية القضاء على المنافذ التي يمكن أن يتدخل منها الأجانب في شؤون المنطقة بإبعادها عن موالاتها للدولة العثمانية وإعلان الحماية عليها. وفي مقابل ذلك إبلاغ الباب العالي بالأوضاع المزرية لبعض تلكم المناطق، التي وردت بشكل موجز في تقاريره المذكورة، الخالية من التفاصيل الموضوعية؛ مما يجعل البحث والتمحيص عن تلك الفترة جديرًا بالمتابعة في تصانيف أخرى من الأرشيف العثماني، ولا سيما أن تلك التقارير حملت في طياتها مقدمات الموضوع التي تحتاج إلى تفاصيل في أبعادها المتعددة. ومما يجدر ذكره هنا أن الاهتمام الذي أولته الدولة العثمانية للجزيرة العربية في تلك الفترة، كان نابعًا من التركيز الدولي الذي لفت انتباه العثمانيين إليها، من خلال النظرة الشمولية في تلك السياسة التي استهدفت أن يكون صراعها المحموم غير المتكافئ مع القوى الأجنبية في المنطقة عمليًا ومنطقيًا، بحيث يمنع أي تدخل أجنبي في شؤونها، والذي من شأنه أن يقتطع أجزاء جسمها.

ومما يجدر ذكره هنا أن هذا الموضوع وأمثاله من الموضوعات المتضمنة لوثائق عثمانية من الأرشيف العثماني، والتي تعكس في الغالب النظرة العثمانية لأحداث وقعت في فترة زمنية معينة، تحتاج إلى المزيد من الأبحاث التحليلية التي تجرى عليها. ولذلك فلم يذهب الباحث لتحليل موضوعات الوثائق في هذه التقارير، وإنما اكتفى بلفت انتباه الباحثين إليها، لحثهم إلى المزيد البحث والتمحيص...